جامعة دمياط
كلية الآداب
قسم التاريخ

شركة مساهمة البحيرة
ونشاطها الزراعي والصناعي في مصر
وخارجها (1881 – 1975) .

دكتور
عبد الرحمن محمد البكري أبو الحمايل
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة دمياط

اتجهت الأموال الأجنبية إلي الأرض الزراعية ، التي ترجع صلة الأجانب بها إلي عصر محمد علي ، ولم تكن في ذلك الوقت تأخذ شكل الملكية المطلقة ، بل أخذت شكل الانتفاع بالأرض فقط ، وكان ذلك علي وجه التحديد في سنة 1839م عندما تنازل الوالي في هذا العام للأوروبيين وبخـــاصة الانجليز عن عدد من القري والأراضي الملحقة بها لتكون في حوزتهم علي الدوام [1] .

كذلك منح محمد علي بعض الأجانب أطياناً من الأبعاديات صارت لهم ملكاً مطلقا تبعاً لقرار 1842م ، وهكذا غير محمد علي نظام ملكية الأرض الزراعية في مصر ، ولكن ذلك التغيير لم يؤد إلي التداول الحر في جميع الأراضي لأن الفلاح لم يكن له حق الرقبة في الأطيان الأثرية بل حق الانتفاع[2]

وقد زاد إقبال رؤوس الأموال الأجنبية في مجال الاستثمار الزراعي بعد حادثة فاشوده عام 1898م الذي دعم مركز الاستثمارات الأوربية في البلاد إذ أصبح واضحاً أن الوجود البريطاني في مصر أصبح مدعماً ، ولذلك ارتفعت قيمة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر بصفة عامة [3] ، وبلغت جملة الاستثمارات الأجنبية في مجال النشاط الزراعي في سنة 1915م (73.464.000) ج . م [4] .

---

(1) حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، 1962 ، ص : 95 .

(2) أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في ق 19 ، النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1958 ، ص : 86 .

(3) – Crouchley, The investment offoreign Capitalin Egyptian Companies and public dept press bulaq 1938, P.44

– Ibid . P.105

(4)

ولذلك تنفرد الاستثمارات الأجنبية في مصر بطابع يميزها إلي حد ما عن تلك التي ذهبت إلي الدول الأخرى ، فلقد لعبت قناة السويس دوراً رئيسياً في انسياب رؤوس الأموال الدولية إلي مصر ، وتنافست القوي الأوربية في كسب وضع خاص في مصر ، وأصبحت الظروف مواتيه لصالح الاستثمار الأجنبي فسياسة الحكام المتعاقبين كان يطبعها تشجيع الأجانب علي الإقامة ونشر نشاطهم في مجالات الاقتصاد المصري ، وذلك بإعطائهم امتيازات وإعفاءات كثيرة من الضرائب ، وقد كان نظام الامتيازات السائد في الدولة العثمانية والتي كانت مصر إحدي الولايات التابعة لها سبباً في إمداد الأجانب بنظام قانوني يعطيهم ضمانات وحمايات خاصة فيما يتعلق بمستثمراتهم وممتلكاتهم وأشخاصهم ، وكان تنفيذ مشروعات الري والتوسع الزراعي من العوامل التي جعلت مصر موطناً من مواطن الاستثمار الأجنبي المربح [1] .

وعلي هذا الأساس انتشرت الكثير من الشركات الزراعية التي امتلكها مساهمون أجانب من مختلف الجنسيات من انجليز وفرنسيين وبلجيكيين وسويسريين وألمان وبعض الأجانب المتمصرين ، حيث بلغت جملة الشركات الزراعية العاملة في سنة 1936م عدد عشرون شركة [2] .

---

(1) خليل حسن خليل : دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1961 ،ص (359 ، 349 ، 350) .

(2) - Crouchley . op. Cit, P.110

ومصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ، ملف (3) كود أرشيفي (007503 – 3019) وثيقة (99) بيان عن جنسيات حملة أسهم شركة مساهمة البحيرة مستخرجة من واقع حوافظ البنك البلجيكي والدولي بمصر حتي تاريخ 12 مارس 1959 .

وكانت أكثرية شركات الأجانب الزراعية شركات مساهمة مصرية ، ولا يعني ذلك إطلاقاً أن الشركة مصرية في رأسمالها أو مصرية في إدارتها بل هي مصرية لأنها تأسست في مصر طبقاً للمادة (42/41) من القانون التجاري الأهلي والمختلط ، والواقع أنها شركات أجنبية سواء في رأسمالها أو في إدارتها ، والمتصفح لوثائق مصلحة الشركات الخاصة بالشركات الزراعية يتبين صدق هذه الحقيقة ، فهذه الشركات إدارتها أجنبيه وكذلك رؤوس أموالها وإن بدأت تعمل علي تعيين المصريين لتغطية النسبة اللازمة بالعاملين المصريين وفقاً لقوانين التمصير • ، ورغم هذا فقد عينتهم في أماكن ثانوية وغير هامة أو عينتهم وقامت بفصلهم بعد ذلك [1]

---

(1) نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري (1922 – 1952) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1982 ، ص : 140 .

• قانون رقم 138 في 29 يوليو 1947

مادة (4) يجب أن يكون 40% علي الأقل من أعضاء مجلس إدارة أي شركة مساهمة من المصريين وإلا بطلت جميع قراراته فضلاً عن جواز الحكم علي الشركة بغرامة مالية لا تزيد علي ألفي جنيه .

مادة (5) يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن 75% من مجموع المستخدمين ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من مرتبات عن 65% من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة ، كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن 90% من مجموع العمال ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن 80% من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة التي يجب استيفاء هذه النسب المقررة في مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ..... (مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (100) ملف رقم (1) وحدة الحفظ (21) كود أرشيفي (00162 -3019) ونبيل عبد الحميد : المرجع السابق ص (437 ، 438) .

وعندما نتعرض للاستثمارات الأجنبية في مجال النشاط الزراعي في مصر سيكون موضوع اهتمامنا نشاط شركة مساهمة البحيرة التي تعد من أهم الشركات الزراعية للأجانب في مصر في الفترة ما بين(1881 – 1975) وذلك من خلال العناصر التالية :

1- تأسيس الشركة
2- نشاط الشركة
3 – إدارة الشركة
4- الموظفون والعمال
5- التفاتيش الزراعية
6- تطور رأس مال الشركة
7- الورش الإنتاجية
8- نشاط الشركة خارج مصر

تأسيس الشركة

تم تأسيس شركة مساهمة البحيرة بمقتضي دكريتو خديو في 2 مايو 1881 م [1] ثم صدور دكريتو آخر 6 سبتمبر 1894م بإعادة تأسيسها [2] وفي 20 يوليو 1961 صدر القانون رقم 117 لسنة 1961 الذي قضي بتأميم الشركة ، وبذلك آلت ملكيتها إلي الدولة بالكامل ، وفي 16 ديسمبر 1961 صدر القرار الجمهوري رقم 1899 م لسنة 1961 بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات متضمناً " المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي " وأصبحت شركة مساهمة البحيرة تابعة لها ، وتحددت نهاية الشركة سنة 1975م [3] .

---

(1) الأوامر الخديوية العالية (الأوامر والدكرتيات) لسنة 1881م ، ص 88

(2) المصدر نفسه لسنة 1894م ، ص 120

(3) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ، ملف (2) كود أرشيفي (007502 – 3019) .

نشاط الشركة

كان ينحصر عمل الشركة في أول تأسيسها سنة 1881م علي تغذية ترعتي المحمودية والخطاطبة بالماء بواسطة الآلات البخارية حسب الشروط التي وضعتها الحكومة المصرية بالاتفاق معها [1] ، وبعد إعادة تأسيسها في سنة 1894م أصبح عملها يشمل كافة المشروعات الزراعية ، وأعمال الري وما يرتبط بها [2] ، وفي سنة 1921 م تم التصريح لها بشراء وبيع مواد مختلفة ومباشرة صناعة الآلات والأجهزة المعدنية ، والقيام بإصلاحها وإجراء العمليات الملحقة بها لحسابها أو لحساب آخرين ، ولها أن تنشئ مستودعات وورش للإنتاج ، وكذلك مصنعاً لعمل الكراكات ولوازمها [3] .

إدارة الشركة

يدير الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء وعلي الأقل ومن اثني عشر عضواً علي الأكثر تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين ويجري تجديده سنوياً بمعدل الثلث ، ويجب أن يكون كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مالكاً لمائتي سهم علي الأقل .

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات علي الأقل خلال السنة المالية الواحدة وتتخذ القرارات بأغلبية

---

(1)الأوامر الخديوية العالية (الأوامر والدكريتات) لسنة 1881م ، ص 89

(2) المصدر نفسه لسنة 1894 ، ص 120

(3) إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونيو 1942 م ، الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ،1942 ، ص : 126 : 127 .

أصوات الأعضاء [1] ، وتطبيقاً لما جاء في القانون رقم 138 لسنة 1947 كانت الشركة تقدم إقراراً دورياً بأنه لا يوجد من يشغل وظيفة عمومية في الدولة بين أعضاء مجلس الإدارة أو موظفيها إلا أن يكون قد ترك وظيفته أو أحيل للمعاش مثل عبد الجليل بك العمري وزير المالية المصري تم تعينه عضو مجلس إدارة بالشركة وذلك بعد تركه للخدمة الحكومية في 30 ابريل 1950م [2] ، وكان لمجلس الإدارة سلطات كبيرة لإدارة شئون الشركة فهو يتداول في أعمال الشركة ، وبالأخص في تعيين أو فصل الموظفين ، وفي تحديد مرتباتهم ، وفي الاتفاقات والصفقات والتسويات وفي استثمار الأموال وفي تنفيذ الأشغال والمشروعات وفي شراء أو تحويل سندات الحكومة أو الأوراق المالية الأخرى وفي شراء الديون وإجراء التسجيلات العقارية ، وفي الدعاوي القضائية ، وبصفة عامة يتصرف مجلس الإدارة في جميع الشئون المتعلقة بإدارة الشركة [3] .ويتقاضي أعضاء مجلس الإدارة سنوياً مكافئة ثابتة وتكون مكافأة الرئيس مضاعفة ، وذلك عدا مقابل حضور الجلسات ويحدد ذلك الجمعية العمومية للمساهمين [4] .

---

(1) مصلحة الشركات : النظام الأساسي لشركة مساهمة البحيرة ، مطابع البصير ، الإسكندرية ، محفظة 519 ملف (2) كود أرشيفي (007502 -3019).

(2) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة 100 ، ملف (1) ، كود أرشيفي (3019 – 001623) ، (1949 – 1952) ، وثيقة (72) كشف (4) ، وثيقة (71) كشف (3) خطابات تضم إقرارات من الشركة للإدارة العامة للشركات بتاريخ1952/1/21.

(3) الأوامر الخديوية العالية (الأوامر والدكريتات) لسنة 1881 م ، ص (92- 95).

(4) مصلحة الشركات : النظام الأساسي لشركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ملف (2) كود أرشيفي (007502 – 3019) .

وسيطر الأجانب من الانجليز والفرنسيين واليونانيين علي مجلس الإدارة ، فعندما تم تأسيس الشركة في 2 مايو 1881م كان مجلس الإدارة مؤلف من ادوارد ايستون ، وبوغوص بك نوبار ، وقسطندي سينادينوه رالي ، وزرافوداكي ، وأوبنهايم ، ومسيوهوت ، وكانوا أصحاب أسهم التأسيس التي بلغت 6000 سهم [1] ، وظل الأجانب مسيطرين علي مجلس الإدارة ففي سنة 1947 م كان رئيس مجلس الإدارة أحد اليونانيين وهو المستر(مشيل. قسطنطين. سلفاجو) الذي يعتبر من أبرز رجال الأعمال الأجانب في مصر ، هذا بالإضافة إلي بعض الأجانب المتمصرين الذين قدموا طلبات للحصول علي الجنسية المصرية مثل (جورج رباط – وهنري رباط) وهما انجليزيان ، وفي سنة 1952م كان في مجلس الإدارة (وليم .أ. لانكستر و ريموند شميل) وهما انجليزيان وكذلك (أرمنر دلبرا) فرنسي [2] .

ومع اتجاهات تمصير النشاط الأجنبي وظهور القوانين ألزمت الشركات بالأخذ بتمصير الإدارة ، فلم تأت سنة 1956م إلا وتولي مجلس الإدارة مصريون مثل مصطفي مرعي ، وفي عام 1960 أحمد عبد الهادي ، وفي عام 1964م دكتور عبد الحميد أبو سبع ، وأصبح أعضاء مجلس الإدارة مصرياً خالصاً ، وغابت الأسماء الأجنبية والأجنبية المتمصرة [3] .

---

(1) الأوامر الخديوية العالية (الأوامر والدكريتات) لسنة 1881م ص : (89– 91)

(2) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 100 ملف (1) كود أرشيفي – 3019) (001623 ، (1949 – 1952) ، وثيقة 80 كشف (2) أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة البحيرة

(3) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ، ملف (3) كود أرشيفي (007503 – 3019) قائمة بأعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة البحيرة

وكان للشركة جمعية عمومية مكونة من جميع المساهمين والذين يمتلكون عشرة أسهم علي الأقل ، وكانت تدعي للانعقاد مرة واحدة في السنة في موعد لا يتجاوز خمسة أشهر علي الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية التي تبدأ في أول فبراير وتنتهي في آخر يناير من العام الذي يليه وتنشر دعوة المساهمين من قبل مجلس الإدارة في جريدتين يوميتين ، وترسل صورة من الدعوة إلي الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة وتشتمل الدعوة علي جدول الأعمال وتتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء ، ولا يجوز للجمعية العمومية أن تعدل مواد نظام الشركة الأساسي فيما يتعلق بأغراضها او زيادة التزام المساهمين غير أنه يجوز لها تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة أو إطالة أو تقصير مدتها ، وتعديل نسبة الخسائر التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً أو تقرير إدماجها في شركة أخري ، كما تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين مراقباً واحداً للحسابات أو أكثر يكون مكلفاً بالإشراف علي تنفيذ نظام الشركة الأساسي بكل دقة ، ومراجعة قوائم الجرد وحسابات الشركة السنوية ، ويكون لمراقب الحسابات صوت استشاري في جلسات مجلس الإدارة ويقدم تقريره للجمعية العمومية [1] ، وتعد أهم الوظائف في الشركة وظيفتين وهما الباشمهندس ، ومأمور الإدارة ، حيث يكلفان من قبل مجلس الإدارة بتحرير صور العقود وتنفيذها وتنظيم الأعمال والأشغال ويقومان بتعيين الموظفين وعزلهم وتقدير رواتبهم وينوبان عن مجلس الإدارة في النظر في جميع أشغال الشركة ، ويقرر مجلس الإدارة رواتبهما [2] .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ملف (1) كود أرشيفي (007501 – 3019) بتاريخ (1944– 1954) مواد اللائحة رقم (23 فقرة 2–3) و (24) ، (25) ، (31) فقرة 3، (42) فقرة 2

(2) الأوامر الخديوية العالية:(الأوامر والدكريتات) لسنة 1881، المادة السابعة والعشرون، ص (99– 101)

وأما بالنسبة للموظفين بالشركة فكان للأجانب اليد الطولي فتولوا الأقسام المهمة برواتب كبيرة ، وكذلك الأجانب المتمصرين الذين حصلوا علي الجنسية ، وقليل من المصريين ولكنهم في وظائف الكتبة المساعدين مثل جوزيف جمال مصري يعمل كاتب السكرتير ومصريين آخرين يعملون مســـاعدين للصراف وملاحظين في الورش الميكانيكية ، ولكن مع اتجاهات تمصير النشاط الأجنبي وإلزام الشركات بالأخذ بتمصير رأس المال والإدارة والموظفين والعمال أصبح المصريون يمثلون العدد الأكبر ، ففي عام 1952 كان عدد الموظفين المصريين بالشركة 144 موظف مصري و39 موظف أجنبي ، ولكن الأجانب في وظائف مهمة مثل مدير القسم الفني ومدير قسم الإحصاء ومدير قسم الكراكات والسكرتير العام وخبراء في الميكانيكا والكهرباء برواتب تزيد علي 166 جنيه شهرياً .

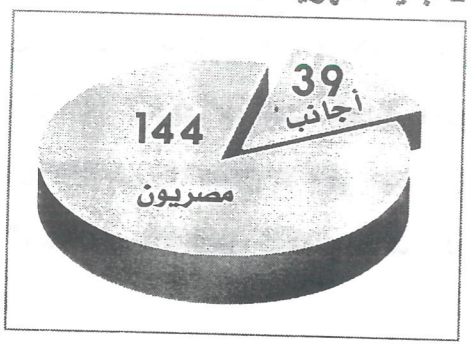

شكل (1)

(نسبة عدد الموظفين المصريين للأجانب عام 1952 بعد إلزام الشركة بقوانين التمصير[1] [2])

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (99) ، (100) ، ملف (1) كود أرشيفي (001623 – 3019) (1949 – 1952) وثيقة (70) كشف رقم 5 بأسماء الموظفين بشركة مساهمة البحيرة .

(2) جريدة البصير : عدد 7 يونيو 1961 ، ص (2 ، 3 ، 4) .

وأما بالنسبة للعمال في الشركة فكانوا في الأعم الأغلب من المصريين وكانوا يعملون بكافة التخصصات مثل الميكانيكية والحدادين واللحامين والدقاقين والطباخين والسائقين والخراطين والزياتين والنجارين والملاحظين والخفارة وسعاة البوستة وصيانة الآلات ، كما قاموا بمهن لا يعمل بها غيرهم مثل الفراشين والشيالين والزبالين والكناسين والبوابين والعتالين وذلك برواتب تبدأ من مليم 500. 1 جنيه ولا تزيد بحال عن مليم 16.35 جنيه وهو راتب الأسطى والخراط ، وكذلك كان يعمل بالشركة صـــبيان صـــغار كحراس في المخازن أو مساعدين في المهن الأخرى براتب لا يزيد علي مليم 4.500 جنيه [1].

أضف إلي ذلك عمال التراحيل الذين كانوا يعملون باليومية في الأعمال الترابية وكانت أعدادهم كبيرة بلغت في سنة 1963 عدد 70170 عامل بمتوسط شهري قدره 5847 عامل ، وفي عام 1965 بلغت يومياتهم إلي 236266 يومية وكانت الشركة تجد في هؤلاء العمال ملاذاً من الارتباط بعمالة دائمة ترهقها مالياً [2] ، وأما بالنسبة للعمال الأجانب فكانوا قلة قليلة بلغ عددهم في سنة 1950 سبعة عمال ، وفي سنة 1955 تسعة عمال ، وكانوا في مهن وأعمال خفيفة مثل عامل تليفون أو مساعد مهندس [3] .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 100 ملف (1) كود أرشيفي (001623 – 3019) (1949 – 1952) كشف بأسماء العمال المصريين وحرفهم بشركة مساهمة البحيرة .

(2) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 521 ملف (1) كود أرشيفي (007507 – 3019) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (1965 / 1966).

(3) مصلحة الشركات : شركة مساهمه البحيرة ، محفظة 100 ملف (3) كود أرشيفي (001625 – 3019) (1953 – 1956) كشوف بأسماء عمال الشركة وجنسياتهم.

وفيما يلي بيان لتطور عدد العمال في الشركة في الفترة (1947 – 1966)

عدد العمال

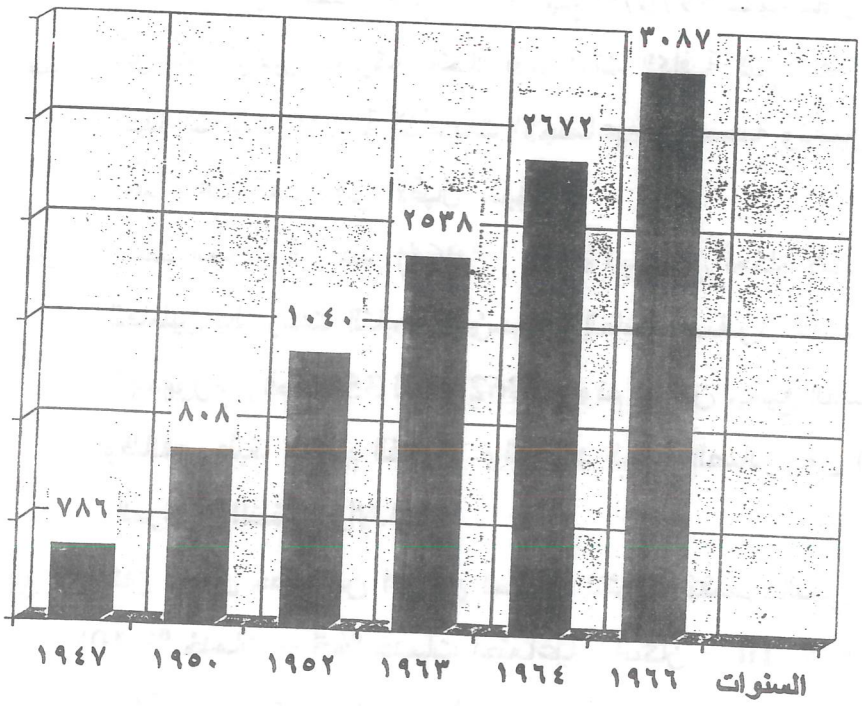

شكل (2)

(عدد عمال شركة مساهمة البحيرة في الفترة

(1947– 1966) [1])

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ملف (3) كود أرشيفي (007501 – 3019) بتاريخ (1944 – 1954) ، محفظة 521 ملف (6) كود أرشيفي (007507 – 3019) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (1965 – 1966).

وزيادة العمال كما بالشكل رقم (2) يرجع للأسباب التالية :

الأول :- كثرة الأعمال التي احتاجت الشركة فيها إلي عمال دائمين وبلغ إجمالي أجور العمال عام 1964 مبلغ 597879 جنيه مصري .

الثاني :- ألزمت القوانين الشركة باتخاذ الإجراءات الكافية التي تكفل للعامل حقه فتحملت الشركة التأمينات الاجتماعية والصحية وتأمين البطالة مما رغب العمال في الإقبال عليها .

الثالث :- قامت الشركة في عام (1964 / 1965) بتطبيق أحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم 3546 لسنة 1962 ، وتم تسكين جميع العاملين في وظائفهم طبقاً لأحكام القانون والقواعد العامة الصادرة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

الرابع :- كان للعمال حصة من الأرباح السنوية للشركة تقسم كالتالي (10 % خدمات – 5% خدمات اجتماعية وإسكان – 10 % نقداً) [1].

أولت الشركة اهتماما كبيراً بتدريب العاملين بها سواء التدريب الفني أو الإداري بغية الحصول علي الخبرات والمهارات ولرفع الكفاءة الإنتاجية ، ففي الفترة من (1961- 1972) كانت الشركة ترسل مجموعة كبيرة من العاملين للتدريب في المجال الإداري والمحاسبي والمخزني والسكرتارية والحفظ والنظم الإلكترونية ، وأعمال التأمينات الاجتماعية بمراكز التدريب التابعة للجهاز

---

(1) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 521 ملف (6) كود أرشيفي (007507 – 3019) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (1965 – 1966) .

المركزي للتنظيم والإدارة ، وكذلك في مجال التدريب الفني علي الأعمال الميكانيكية والكهربائية ، وقيادة الآلات والصيانة والأعمال المساحية والمدنية وذلك بمراكز التدريب التابعة للمؤسسة بدار السلام ، ومراكز تدريب جاناكليس التابع لمؤسسة تعمير الأراضي ، وكذلك مركز تدريب شركة النصر لصناعة السيارات ومصلحة الكفاية الإنتاجية [1]

وإيماناً من الشركة بضرورة ربط العاملين بها وتوعيتهم بالسياسة العامة للدولة ، وبدور كل عامل في الإنتاج ، قامت بالتعاون مع أمانة العمال بالأمانة العامة للإتحاد الاشتراكي العربي بإنشاء مركز للدارسين السياسيين بالشركة يتلقي فيه العاملون دراسات تتضمن عرضاً لمفاهيم العمل السياسي ، وتوعية العامل بدوره في الإنتاج لكي ينعكس ذلك علي سلوك العاملين ويؤثر في زيادة الإنتاج ، كما أقامت الشركة دورات تثقيفية عامة ، وفصولاً لمحو الأمية للعاملين بالورش الإنتاجية ومناطق استصلاح الأراضي ، وذلك بالتعاون مع اللجنة النقابية للعاملين بالشركة ، ووضعت نظام (التلمذة الصناعية) وهم العمالة المدربة ضماناً لاستمرار كفاءة التشغيل في الورش الإنتاجية [2][3].

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة 1426 ملف (4) كود أرشيفي (3019- 018921) تقرير مجلس الإدارة 31 ديسمبر 1972

(2) Journal Commerce et Dela marine , 8 Juin 1961 No . 15321 .P (1 ,2)

(3) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 21 5 ، ملف (1) كود أرشيفي (3019 – 007507) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (1965 – 1966) .

وفي عام 1964بدأت الشركة في الاهتمام بالنواحي الترفيهية للعاملين فنظمت رحلات عديدة للتعرف علي معالم نهضة مصر الحديثة ، وكذلك نظمت الدورات الرياضية للعاملين ، وكان عام 1967 م عاماً فارقاً حيث أنشئت ناديا رياضياً للعاملين بالإسكندرية وكذلك نادياً آخر في أبي المطامير حيث توجد تجمعات العاملين بمناطق الاستصلاح ، وذلك للإسهام في رفع الروح الرياضية والاجتماعية والثقافية للعاملين بالشركة ، ولم تدخر جهداً في سبيل راحة العاملين بمناطق الاستصلاح ، حيث جهزت معسكراً لإقامة العاملين الذين لم تستوعبهم مدينة أبى المطامير، وأقامت مستعمرة لإقامة المهندسين والإداريين والمشرفين علي أعمال استصلاح الأراضي بالمناطق التابعة لها ، كما جهزت معسكرات متنقلة ومتكاملة للعاملين بخط سكة حديد الواحات البحرية نظراً لما يقتضيه العمل في المشروع من التوغل إلي مسافات كبيرة داخل الصحراء [1] .

وكانت الشـــركة تهتم بالشـئون الصحية للعاملين ، ولذلك اهتمت بإنشاء مؤسسة طبية من ذوي الكفاءة والخبرة للعمل بمناطق التفاتيش الزراعية التابعة للشركة ، وكانت تعلن عن حاجتها للأطباء في الجرائد الرسمية وتجري لهم اختبارات [2] ، ورغم الرواتب المغرية للأطباء التي وصلت إلي 40 جنية في الشهر إلا أن الشركة كانت تجد صعوبة كبيرة في عدم تحمل الأطباء لجو أماكن الاستصلاح ، فكانوا يتقدمون باستقالاتهم ، مما اضطرالشركة للتعاقد مع الأطباء الذين يعملون بالمناطق المجاورة للتفاتيش

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 521 ، ملف (1) كود أرشيفي (007507 – 3019) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (1966 – 1967) .

(2) الأخبار بتاريخ 21 ديسمبر 1962م ص (12) .

لتوقيع الكشف الطبي علي العاملين في حالات المرض ، ولكن اضطرت الشركة لتعيين أطباء مقيمين للعمل بالتفاتيش بشتى الطرق وبالفعل تم تعيين الدكـــتور لبيب محمد سالم في 2 نوفمبر 1963م كطبيب مقيم بمنطقة شرق مصرف الغربية الرئيسي ولكنه لم يستمر في العمل أكثر من شهرين وقدم استقالته في 1 يناير 1964 م ، وأمام تزايد عدد العاملين بمناطق الاستصلاح حتى بلغ عددهم 1350 عامل وخاصة منطقة النوبارية التي يوجد بها 750 عامل ، اضطرت الشركة لعقد مقابلات مع الأطباء المتميزين لإقناعهم بقبول العمل مثلما حدث مع الدكتور سليمان أبو العزم وأقنعته بالعمل بمنطقة النوبارية وأعفته من الاختبار [1] .

وحرصاً من الشركة علي حماية عمالها من أخطار المهنة والإصابات ، فقامت بتشكيل لجان الأمن الصناعي بالورش الإنتاجية ومناطق الاستصلاح وأوفدت المشرفين ومندوبين عن العاملين إلي معاهد الأمن الصناعي للتدريب علي شئون الأمن الصناعي ليكونوا علي مستوي الكفاءة للقيام بواجباتهم لإرشادهم بالواجبات والتوجيهات والعمل علي الإقلال من الحوادث والإصابات [2] .

---

(1) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ملف (4) كود أرشيفي (007504 – 3019) مراقبة التفتيش العام وثيقة (57) ، (59) ، (83) .

(2) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 521 ملف (1) كود أرشيفي (0075707 – 3019) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية (1965 / 1966) .

وقامت الشركة بإدخال النظم الإلكترونية في حسابات وأعمال التفاتيش الزراعية مما كان له أكبر الأثر في التوسع في عمليات التسجيل وسهولة التحصيل والإسراع في تصفية التفاتيش الزراعية وإلغاء غالبية الأعمال اليدوية واختصار الدورة المستندية لتكون أقل تكلفة وأكثر إحكاماً وسهولة تنفيذ تيسيرات لصالح المستثمرين وسرعة تحديد مراكزهم المالية أولاً بأول ، ورغبة من الشركة في إدخال أحدث الأساليب المحاسبية في تنفيذ أعمالها فقد تعاقدت مع إحدى الشركات المتخصصة في عمليات المحاسبة الآلية وهي شركة (A . B . M) وتم تفعيل ذلك في عام 1965م وثبت نجاح هذا النظام وتأكدت فائدته بالرغم من الجهد الشاق الذي استلزمه وضع النظام وتطبيقه للمرة الأولي [1] .

وكان للشركة دور كبير في العمل الاجتماعي الخيري ، فكانت تتبرع لجمعية سيدات الإصلاح الاجتماعي لرعاية الأمومة والطفولة وجمعية الرابطة الدينية لقراء الإسكندرية ، والجمعية العامة لمكافحة الدرن ، وجمعية التوفيق والثبات القبطية الخيرية ، وجمعية الشابات المدبرات والمدارس المجانية في قري الصعيد ، وجمعية اللبان الخيرية الإسلامية وهذه التبرعات تعكس إسهامات الشركة في العمل الخدمي العام [2] .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 521 ملف (31) كود أرشيفي (0075707 – 3019) تقرير مجلس الإدارة (1965 / 1966) .

(2) مصلحة الشركات: شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ملف (3) كود أرشيفي (007503 – 3019) وثيقة (24) بتاريخ 28/ 12/ 1963 .

التفاتيش الزراعية

كانت الشركة تضم أربعة أفرع وهي فرع الورش العامة ، وفرع الكراكات ، وفرع المقاولات ، وفرع الأملاك الذي كان يضم خمسة تفاتيش زراعية وهي كما يلي: [1]

التفاتيش الزراعية	المديرية التابع لها
1- حلق الجمل	البحيرة
2- القسطنطينية (بسنديلة)	الدقهلية
3- ضهر السمرة	كفر الشيخ
4- الخوالد	كفر الشيخ
5- كوم الوحال	كفر الشيخ

كانت هذه التفاتيش تضم أطياناً زراعية اهتمت الشركة بزراعتها بالمحاصيل المختلفة وأهمها القطن والأرز وطورت مشاريع الري واستخدمت الآلات والماكينات التي صنعتها علي مستوي عال ، وكذلك الأساليب العلمية والتجارية الحديثة المتطورة مما عاد علي الشركة بأرباح طائلة بلغت جملة الإيرادات بالتفاتيش الزراعية عام (1967 / 1968) مبلغ 169495 جنيهاً مصرياً محققة ربحاً قدره 83016 جنيهاً مصرياً

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ملف (3) كود أرشيفي (0075703 – 3019) وثيقة (67) بتاريخ 15 أكتوبر 1957 .

وكانت الإيرادات في زيادة مستمرة ويرجع ذلك إلي :

أولاً :- ارتفاع غلة الفدان من محصول القطن بفضل نجاح الزراعة ومقاومة الآفات .

ثانياً :- زيادة محصول الأرز نتيجة وفرة المياه وقلة إصابته بالأمراض نتيجة الأساليب العلمية المتطورة في الزراعة .

ثالثاً :- تطبيق نظام الحوافز للعاملين بالتفاتيش الزراعية مما حفزهم علي الاهتمام بالأطيان فزاد إجمالي إيرادات الشركة في عام 1967/ 1968 حتى بلغت 3.875.521 جنيهاً مصرياً [1] .

وكانت الشركة تبذل جهداً كبيراً في استصلاح الأراضي وذلك بتمهيدها وشق الترع والقنوات والمصارف بها ولكي تكون صالحة للزراعة ثم تعرضها للبيع مع متابعة المشترين في الاهتمام بالأرض ، ففي عام 1907 م باعت 14641 فدان لشركة سيدي سالم المصرية ، ونظراً لعدم قيامها بتعهداتها في زراعة الأرض ورعايتها أصبحت شركة البحيرة هي المشرفة علي أعمالها وإدارتها سنة 1915م [2] ، وبلغت حجم مبيعات الشركة في عام 1950م مساحة 18117 فدان ، وفي عام 1952م مساحة 18815 فدان ، وفي عام 1954 مساحة 18383 فدان [3] .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (521) ملف (1) كود أرشيفي (0075707 – 3019) الجمعية العمومية للمساهمين في 30 يونيو 1968 عن السنة المالية 67 / 1968 (تقرير مجلس الإدارة).

(2) إحصاء شركات المساهمة : مصدر سابق ، ص (127 ، 128) .

(3) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (519) ملف (2) كود أرشيفي(007501 – 3019) بتاريخ (1944 – 1954) تقرير مجلس الإدارة عن سنة (1950 ، 1952 ، 1954)

وكانت الشركة تقوم بعملية البيع لهذه الأطيان والتيسير علي المشـــترين عن طريق بيع التقسيط والتوسع في تسجيل الأراضي المباعة بعقود ابتدائية ، وتشجيع للمزارعين الجدد علي شراء الأراضي الزراعية ، وكانت تراعي الأسعار التي تحددها اللجنة العليا لتثمين أراضي الحكومة فبلغت مبيعات الشركة من أطيانها بالتفاتيش الزراعية إلي صغار المزارعين خلال عام (66 -1967) مساحة (16س 22ط 199 فدان) وفي عام(67 – 1968) مساحة (16س 22ط 150 فدان) وبلغت جملة الاستصلاح في التفاتيش الزراعية مساحة قدرها 20,000 فدان وكانت هناك أطيان أخري مشغولة بالمنافع العامة للدولة [1] .

ولما صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم 104 لسنة 1962 فقدت الشركة الكثير من الأطيان حيث آلت أطيان كثيرة للحكومة بدون مقابل وقد أقامت الشركة دعوي التحكيم ضد الإصلاح الزراعي وآخرين بشأن مستحقاتها علي الأطيان المباعة منها لبعض المشترين وانطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي وصدر الحكم بإلزام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بسداد مستحقات الشركة عن الأطيان المستولي عليها من المشترين باعتبارها زائدة عن الحد الأقصى للملكية ، وكذلك أقامت الشركة دعوي قضائية ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وصدر الحكم مؤيداً لها في رد الأطيان السابق بيعها للأجانب إلي الشركة ، وكان الإصلاح الزراعي قد أخذها تطبيقاً للقانونين رقمي 37 لسنة 1951 و 15 لسنة 1963 بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ،

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 521 ، ملف (3) كود أرشيفي (007507 – 3019) الجمعية العمومية العادية في 30 يونيو 1968 عن السنة المالية 67 / 1968 (تقرير مجلس الإدارة)

وعلي ضوء هذين الحكمين حصلت الشركة علي مستحقاتها من الأراضي الزراعية بتفاتيشها المختلفة [1]

وفيما يلي بيان لأطيان الشركة في الفترة ما بين (1894 – 1951)

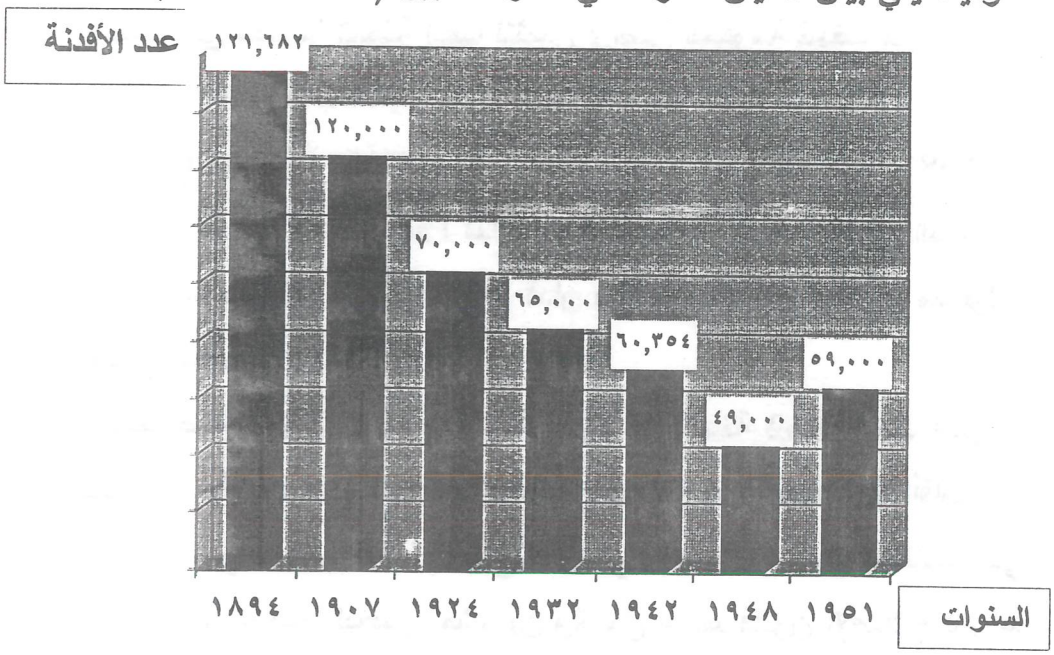

شكل (3)

من الشكل يتبين التناقص التدريجي الواضح في أطيان الشركة ، وما ذلك إلا لنشاط عملية البيع حيث كانت الشركة تعطي تسهيلات كبيرة في التقسيط لفترة تتراوح مدتها بين (20 : 25) سنة مما أفاد المواطنين إفادة كبيرة حيث أقبلوا

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 521 ملف (1) كود أرشيفي (007507 – 3019) الجمعية العمومية العادية في 30 يونيو 1968 تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 1967 / 1968 .

علي شراء الأطيان بصورة كبيرة ، وبلغت مبيعات الشركة في 31يناير1941 مساحة قدرها 11796 فدان بالتقسيط علي أمد كبير (1) (2) (3)

وكانت الشركة تقوم ببناء قري بأكملها لخدمة الأراضي الزراعية وأراضي الاستصلاح في تفاتيشها الزراعية المختلفة ففي سنة 1950 أنشأت عزبتين لخدمة مساحة 480 فدان بتفتيش حلق الجمل وجعلها صالحة للزراعة وقامت الشركة بحفر القنوات وإنشاء محطات طلمبات لإيصال المياه للأراضي [4] وفي عام 1966 قامت الشركة ببناء اثنتي عشرة قرية بمنطقة امتداد حفير شهاب الدين والنوبارية بلغت تكلفة القرية الواحدة مبلغ 167931 جنيه وذلك لخدمة التفاتيش الزراعية للشركة [5] .

---

(1) إحصاء شركة المساهمة : مصدر سابق ، ص (129 – 132) .

(2) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 100 ملف (3) كود أرشيفي (001623 – 3019) (1949 – 1952) تقارير فحص الشركة.

(3) – Journal Commerce et Dela marine, 13Juin 1959 No : 15014, P : (2)

(3) مصلحة الشركات :شركة مساهمة البحيرة ، الجمعية العمومية العادية للمساهمة بتاريخ 31 مايو (السنة المالية 1950 / 1951) شركة النشر المصرية ، الإسكندرية 1951 . ص (5 ، 6)

(5) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (521) ، ملف (1) كود أرشيفي (007507 – 3019) تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 1966 / 1965

ومن الأعمال الجليلة التي قدمتها الشركة تأجير الأراضي-الصالحة للزراعة للمزارعين بإيجار طفيف يفي بالأموال الأميرية ، وذلك حتى يتمكن المستأجرين من جني بعض الأرباح التي يدفعها للشركة كوديعة لشراء تلك الأراضي مستقبلاً ، ومتى بلغ هذا المبلغ المودع لدي الشركة ثلث القيمة المتفق عليها لشراء الأراضي يمكنه أن يسجل البيع ويدفع بقية الثمن علي أقساط سنوية تتراوح مدتها بين (20 : 25) سنة مما سهل ملكية الأراضي الزراعية لصغار المزارعين وقللت من مساحة الأطيان المملوكة للشركة كما بالشكل رقم (3) [1] ، ورغم هذه التسهيلات لم يتمكن بعض المشترين من تنفيذ شروط البيع ومواصلة الدفع ، فقامت الشركة باسترداد الأرض مرة أخري ، ودخلت الشركة في مشاكل عديدة شأنها شأن الشركات الزراعية الأجنبية الأخرى ، ولهذا كانت مصدراً لشكاوي كثير من المشترين، ومن ذلك الشكوى المقدمة من محمد أحمد رزق الكاتب بهندسة سخا الميكانيكية ، الذي اشتري 14 فدان بالتقسيط بجهة تفتيش الخوالد ، ولكنها كانت هضاب عالية واستصلاحها سيتكلف كثيراً من الجهد والمال ، وأنه موظف بسيط ولا يستطيع السير في استصلاحها ولا يستطيع سداد الأقساط ، وردت الشركة علي الشكوى بأنه أهمل الأرض تماماً ، وأن الأرض البور لا تنتج محصولاً منذ السنة الأولي مهما كانت جودتها ، وكانت أمام الشاكي مدة كافيه لخدمة الأطيان ، ولكنه منذ الشراء في 8 سبتمبر 1950 م إلي إلغاء البيع في 13 مايو 1953 م ، لم يجر بها أي عمل كان ، ومع أن الشركة فسخت عقد البيع لكنها لم تلزمه إلا بدفع الإيجارات والمصاريف المتأخرة

---

(1) إحصاء شركات المساهمة يونيو 1942 : مرجع سابق ، (127 ، 128).

فقط وأعطته مخالصة نهائية [1] ، وهذا يدل علي أن الشركة لم تكن مستغلة للمشترين بل كانت تحاط لنفسها عند التعاقد علي البيع من أجل مصلحة الأطيان ، وكذلك الشكاوي المقدمة من أهالي عزب الرصيف ضد الشركة بأنهم تقدموا لشراء أطيان وتعهدت الشركة بالقيام بأعمال الري والصرف والتطهير مقابل مصاريف وأقساط يدفعها المشترين سنوياً ، ولم توف الشركة بذلك مما تسبب في بوار الأرض وأصبحت تالفة ، ولا تقوم بمؤنه المواشي ، ورغم أن الشركة لازالت تطالب بالأقساط والمصاريف الخاصة بحفر الترع والمصارف وتم إحالة موضوع الشكوى إلي النيابة العمومية لمخالفة الشركة لأحكام شروط العقد بينها وبين مشتري الأطيان حيث أنها ليست من شركات الامتياز [2] .

وكانت الشكاوي المتكررة سبباً في إنشاء قسم خاص بمصلحة الشركات لمراقبة التفتيش والإحصاء في نوفمبر 1955 ، وكانت ترفع إليها الشكاوي ويتم إرسال لجنة للتفتيش والإطلاع علي عقود البيع الصادرة من الشركة للأهالي والتحقيق في تصرفاتها والبت فيها [3] .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (100) ملف (3) كود أرشيفي (001625 – 3019) بتاريخ (1953 – 1954)
وثيقة (113) ، (109) ، (106) ، (102) ، (101) ، (98) .

(2) المصدر نفسه : وثيقة (66) ، (67) بتاريخ (21/ 8 / 1954) .

(3) الأهرام : عدد 25200 بتاريخ 28 نوفمبر 1955 ، ص : 03

تطور رأس مال الشركة

بدأت الشركة في عام 1881 برأسمال قدره 120,000 جنيه انجليزي ممثلاً في 6000 سهم قيمة كل منها 20 جنيه انجليزي ، وعندما أعيد تأسيسها عام 1894 أصبح رأس مالها 200,000 جنيه مصري ممثلاً في 10000 سهم عادي قيمة كل منها 20 جنيه مصري ،وفي سنة 1899 زاد رأس إلي 250,000 جنيه مصري ممثلاً في 50000 سهم قيمة كل منها 5 جنيهات مصرية ، واستمر علي هذا الحال إلي سنة 1905 حيث شرعت الشركة في إدخال بعض تعديلات في قانون تأسيسها شملت زيادة رأس إلي 737,500 جنيه مصري ممثلاً في 50,000 سهم عادي قيمة كل منها 5 جنيهات مصرية (عبارة عن رأس المال السابق البالغ 250,000 جنيه مصري مضافاً إليه 100,000 سهماً ممتازاً قابلة للاستهلاك بطريق السحب بواقع 5 جنيهات انجليزية لكل منها أي ثمن قدره 487,500 جنيه مصري) .

وفي سنة 1926 بدأت الشركة واستمرت في شراء الأسهم الممتازة إلي أن بلغ ما استهلك منها في 31 يناير 1941 عدد 20981 سهماً الباقي بدون استهلاك 79019 قيمتها 385218 جنيهاً مصرياً ، وهذا ما جعل رأس مال الشركة 635218 جنيهاً مصرياً ممثلاً في 50,000 سهماً عادياً قيمة كل منها 5 جنيهات مصرية ، و 79019 سهماً ممتازاً ، قيمة كل منها 5 جنيهات انجليزية [1] ، وبجانب رأس المال السابق أصدرت الشركة سندات علي التوالي ابتداء من (1894 : 1900) حيث بلغ قيمتها 292,500 جنيهاً مصرياً بفائدة

---

(1) إحصاء شركات المساهمة يونيو 1942 : مصدر سابق ، ص (128 ، 129) .

قدرها 4% سنوياً وبدأت في استهلاكها ابتداء من عام 1906 ، واستمرت في عملية الاستهلاك إلي أن تمت في يوليو 1924 ، وهذا بخلاف الاحتياطي القانوني الذي بلغ 195781 جنيهاً مصرياً في 31 يناير 1941م ، علاوة علي الاحتياطي الذي أنشأته للاستهلاك وتسديد الأسهم الممتازة والبالغ قدره 53979 جنيهاً مصرياً [1] .

وفي 5 مايو 1944 قررت الجمعية العمومية زيادة رأس المال وإلي 750,00 جنيه مصري ، وذلك بإصدار 100,000 سهماً عادياً قيمة كل منها 5 جنيهات مصرية وبذلك زادت عدد الأسهم فأصبحت 150,00 سهم [2] .وفي 14 يناير 1963 قررت الجمعية العمومية زيادة رأس المال إلي 1,500,000جنيهاً مصرياً ، وفي 6 يناير 1964 زاد رأس المال بمقدار 500,000 جنيهاً مصرياً، وقامت المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي بدفع هذه الزيادة علي دفعتين ، وبذلك أصبح رأس المال في 3 يونيه 1964 قدره 2,000,000 جنيهاً مصرياً [3] .

---

(1) المصدر السابق : ص 130 .

(2) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، سجل (519) ملف (1) كود أرشيفي (007501 – 3019) بتاريخ (1944– 1954) الجمعية العمومية للمساهمين في عام 1944 .

(3) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (519) ملف (2) كود أرشيفي (007502 – 3019) بتاريخ (1966– 1971) تقرير عن الحسابات الختامية للشركة في 30 يونيو 1964 .

وفيما يلي بيان لتطور رأس مال الشركة في الفترة (1881 – 1964) وآثر ذلك في رفع شأن الشركة

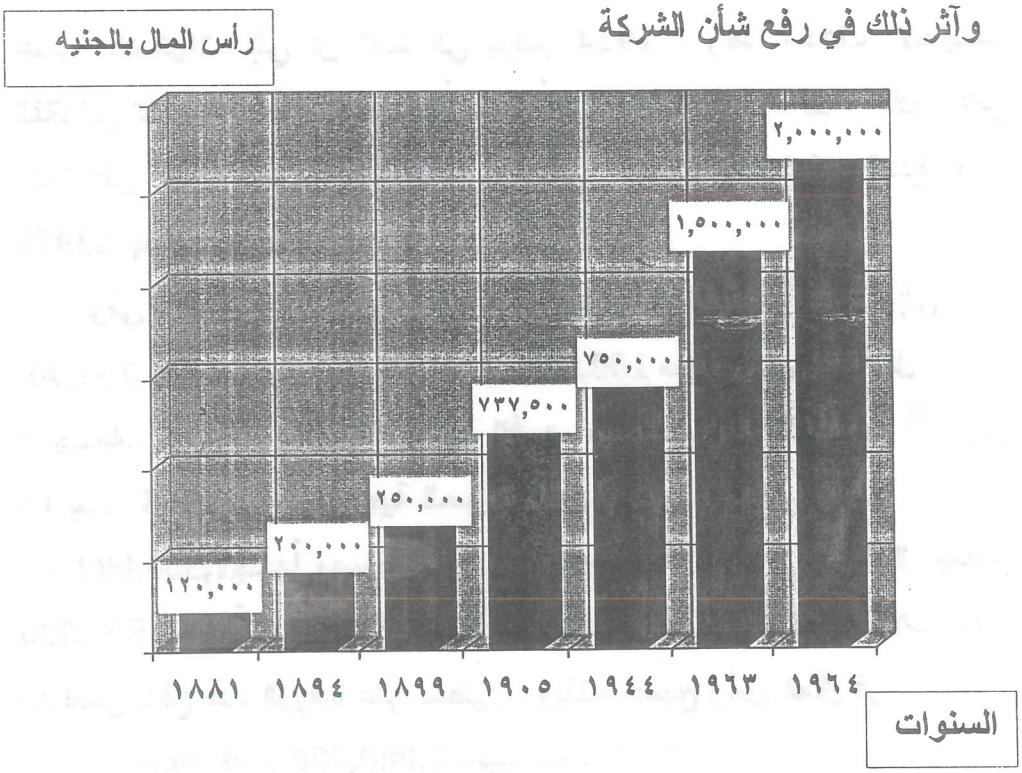

شكل (4)

(شكل يوضح تطور رأس مال شركة مساهمة البحيرة منذ تأسيسها (1881 – 1964) [1]

وهذا الشكل يبين زيادة رأس مال الشركة بدرجات كبيرة مما يدل علي النشاط الكبير للشركة وقيامها علي أصول علمية أدت إلي دقة العمل وزيادة الإنتاج وكان وراء هذا إدارة قوية ذات خبرة عالية كانت محل ثقة الآخرين فكان هناك إقبال كبير علي شراء الأسهم خاصة في فترة الخمسينيات والستينيات فزاد رأس مال الشركة إلي أصبح 2,000,000 جنيه مصري ،

(1) الوقائع المصرية : في 15 مارس 1965 ، ص : 38 .

وهذا ما مكن الشركة من عقد مقاولات كبيرة وعقود تصنيع بمبالغ ضخمة وجعلها محل ثقة الحكومة المصرية ، وأسندت الحكومة إليها أعمالاً كبيرة في تجريف الأراضي والمقاولات الميكانيكية والكهربائية خاصة بالورش الأميرية ، ومشروعات الري مثل مشروعات ري غرب الدلتا ، وكذلك تعاقدت مع شركات مقاولات كبيرة مثل شركة المشروعات الصناعية والهندسية ، وشركة المقاولات والكراكات ، وشركة الصناعات الكيمائية ، وشركة تيكاليكس فنلند ، وتوريد الصنادل والأوناش العائمة ، ولم يقتصر الأمر علي التعاقدات داخل مصر ، بل امتدت التعاقدات للدول العربية الشقيقة ، وبلغت عقود المقاولات في سنة (63 – 1964 م) مبلغ 390717 جنيهاً ، ولو لم يكن رأس المال كبيراً ما استطاعت الشركة أن تحصل علي كل هذه العقود في الداخل والخارج [1] .

وسارت الشركة علي سياسة مالية سليمة وقوية حيث وازنت بين متطلباتها من الغير وما تلتزم بدفعه ، أدت إلي إمكان سداد كافة الأرصدة المدينة للبنوك ، وأصبح لديها رصيد نقدي في 30 يونيه 1964 قدره 756509 جنيهاً ، أدي ذلك إلي توفير ما كانت تتحمله من فوائد ومصروفات تمويل من البنك .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة 519 ملف (3) كود أرشيفي (007503 – 3019) تقرير مجلس الإدارة (63 / 1964)

ومن خلال الاطلاع علي أرصدة الشركة لدي البنوك-منذ انتهاء السنة المالية (63 – 1964) تبين أن الرصيد كالتالي :

الرصيد بالجنيه المصري

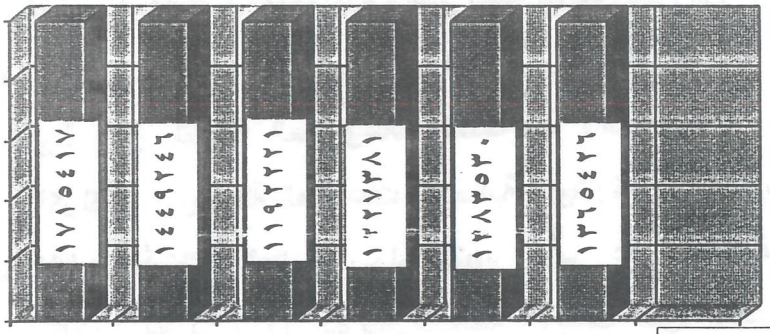

شكل (5)

(رصيد الشركة لدي البنوك عام 1964)

ومن هذا البيان يتضح مدي متانة المركز النقدي للشركة لدرجة أن هذا الرصيد يمكن استغلاله في الشركات الشقيقة التي تعاني من نقص السيولة ، أو الاشتراك مع شركات مماثلة في تنفيذ الأعمال المسندة إليها ولا تجد إمكانات مادية لتنفيذها ، ولا يعني هذا أبداً أن الشركة لم تتعثر ولم تكن مديونة ، بل بلغت الأرصدة الدائنة للبنوك في 30 يونيه 1963 مبلغ 359953 جنيه مصري ، ولكن كان سبب هذه المديونية قيام الشركة بتدعيم أصولها الثابتة بإضافة مشتريات جديدة بجانب حاجتها إلي تمويل تكاليف التوسع في عمليات استصلاح الأراضي [1] .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ملف (2) كود أرشيفي (007502 – 3019) تقرير عن الحسابات الختامية والميزانية في 30 يونيه 1964.

الورش الإنتاجية

أولت الشركة اهتماما كبيراً بالورش الإنتاجية الرئيسية بالإسكندرية والفرعية بالتفاتيش المختلفة ، وتم تدعيمها بالأجهزة والمعدات والأفراد حتى أصبحت أكثر قدرة علي تلبية الاحتياجات في قطاع الزراعة ، فأنتجت المعدات الزراعية المختلفة من محاريث بأنواعها ، وقصابيات ، وحوامل سلاح ، وآلات الدراس والتذرية ، وبوابات ري حديدية ، وصناعة كراكات علي مستوي عال في الأداء ، وكذلك صيانة الجرارات ووحدات الري النقالي ، وماكينات اللحام والإنارة، وكذلك صيانة السيارات مما أغناها عن الاستعانة بورش القطاع الخاص [1] .

ولم يقتصر الأمر علي قطاع الزراعة بل امتد الإنتاج ليشمل قطاع التصنيع ، فأنتجت الصهاريج ومستودعات البترول ومخمرات لشركة الصناعات الكيميائية مثل شركة الحوامدية للكيماويات ، وكذلك في مجال الصناعات البحرية فأنتجت الونش العائم الذي تصل حمولته إلي 50 طن ، وهو أكبر ونش عائم بنهر النيل وذلك لحساب وزارة الري ، وكذلك تصنيع الصنادل مختلفة الأحمال والأحجام وصلت حمولتها 100 طن ، وتفوقت في تصنيع قطع غيار الآلات [2] .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 519 ملف (3) ، كود أرشيفي (007502 – 3019) تقرير مجلس الإدارة عن نشاط شركة مساهمة البحيرة (1964).

(23) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة 521 ، ملف (2) كود أرشيفي (007507 – 3019) الجمعية العمومية العادية للمساهمين 30 يونيو 1968 .

قيمتها 51,296,229جنيهاً مصرياً عبارة عن مخارط وماكينات نجارة ولف وثقاب وونش ووحدات توليد الكهرباء (30 ك . ف . ا) .[1]

وكان أوج نشاط الشركة في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرى العشرين حيث أسندت إليها رئاسة الوزراء إنشاء أربعة محطات كبيرة لتربية الدواجن تحتوي كل محطة علي ثمانية عنابر كبيرة بمنطقة غرب الطريق الصحراوي بالكيلو 68 من الإسكندرية مما ساعد الدولة في تنفيذ خطتها لتوفير الدواجن للمواطنين [2] .

واهتماماً من الشركة بالأداء والجودة كانت تتعاقد مع كبار الخبراء في التصميمات الهندسية ففي 1961/10/25 تقدمت بطلب لمجلس جامعة عين شمس للموافقة علي الترخيص لأكبر أساتذة التصميم بكلية الهندسة لعمل الرسومات التنفيذية للكباري المعدنية التي تقوم بإنشائها ، وصدر بذلك قرار جمهوري بالسماح للدكتور محمد حسن عباس الأستاذ بكلية الهندسة بعمل الرسومات اللازمة لشركة مساهمة البحيرة في غير أوقات العمل الرسمية وتم نشر ذلك بالجريدة الرسمية [3] .

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة محفظة (521) ملف (1) كود أرشيفي (3019 – 007507) تقرير مجلس الإدارة (1965 – 1966)

(2) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (1426) ملف (4) كود أرشيفي (3019 – 018921) تقرير أعمال الشركة حتى 1972/12/31 .

(3) الوقائع المصرية : 31 يناير 1962 ، ص 6 .

وتعاقدت الشركة مع وزارة الري المصرية لتطهير وتجريف ترعة المحمودية وترعة النوبارية ، واستفادت من هذه الأعمال مساحة 486000 فدان .

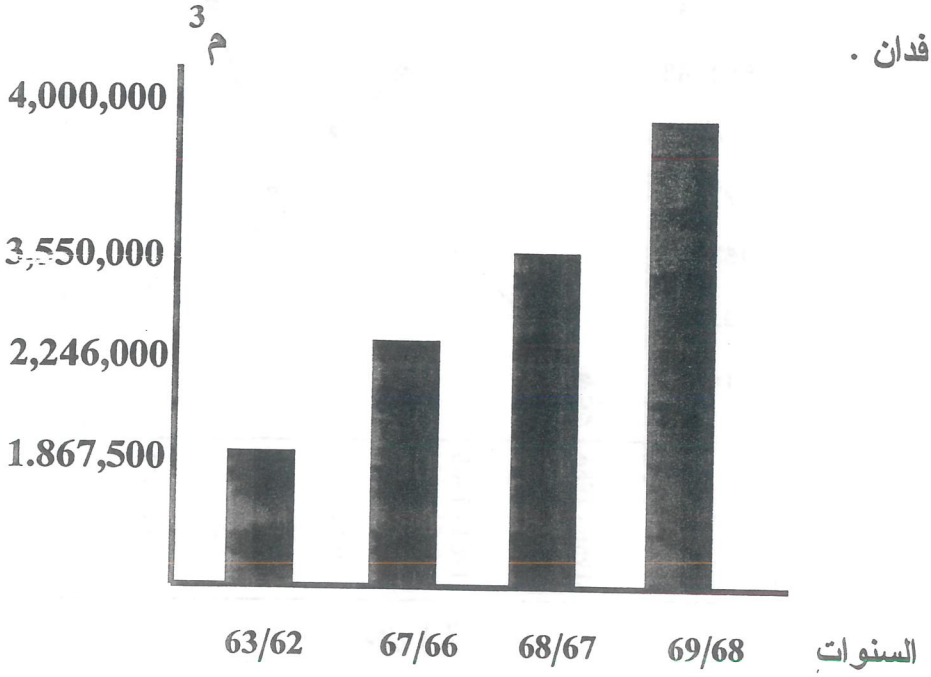

شكل (6)

(عقد تجريف وتطهير ترعتي المحمودية والنوبارية بين شركة البحيرة ووزارة الري في الفترة 1962 – 1968) [1]

وهذا الشكل يبين الحجم الكبيرللأعمال التي قامت بها وحدة الكراكات بشركة مساهمة البحيرة ، وكانت الشركة تقوم باستبدال الوحدات القديمة من المعدات وإمداد إدارة الكراكات بمجموعة من وحدات الحفارات الحديثة، مما مكنها لرفع الكفاءة ووصلت في عام 1968 لتجريف وتطهير 3,000,000 م 3 لترعتي المحمودية والنوبارية . وهذا يدلل الكفاءة العالية التي وصلت إليها وحدة الكراكات بالشركة ولذلك كانت محل ثقة الحكومة التي كانت تتعاقد معها لفترات طويلة .

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (521) ملف (1) كود أرشيفي (007507 – 3019) عقد تجريف بين الشركة ووزارة الري لفترة خمس سنوات .

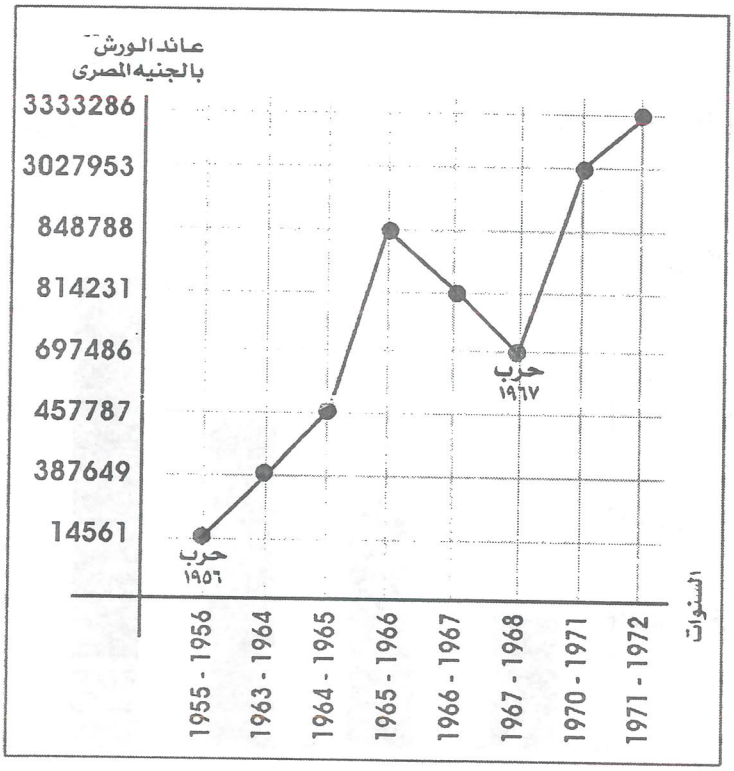

شكل (7)

شكل يوضح نشاط الورش الإنتاجية لشركة مساهمة البحيرة في الفترة (1955- 1972) [1]

من الشكل تبين زيادة نشاط الورش الإنتاجية زيادة كبيرة عام عن الذي يليه مما يؤكد علي المقاولات الكبيرة والمشاريع الضخمة التي قامت بها الشركة وهذا دليل علي كفاءتها الإنتاجية والثقة بها لدي الهيئات والمؤسسات الحكومية غير الحكومية ، ونلاحظ من الشكل انخفاض في موسمين الأول (1955 – 1956) والثاني (1966- 1967) و (1967 – 1968) وذلك الظروف التي كانت تمر بها البلاد في هذه الفترات من حرب 1956 وحرب النكسة 1967

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (1426) ملف (4) تقرير الميزانية والحسابات الختامية إلي 1972/12/31 كود أرشيفي (01892 – 3019) ، وجريدة البصير بتاريخ 11 يونيو 1960 ص (2-3).

حيث وضعت الشركة جزءاً كبيراً من المعدات والآلات في أماكن مختلفة لخدمة الجيش المصري في الحرب استشعاراً منها بواجبها الوطني نحو البلاد ، وهي وإن كانت خسارة مادية للورش الإنتاجية للشركة ، إلا أنها في الحقيقة مكسباً كبيراً للشركة وهذا يدل علي الانتماء الحقيقي والوطنية الصادقة ، ولكن الورش الإنتاجية حققت مبلغاً ضخماً في موسم (1971 – 1972) وهو (3333286) جنيهاً ، وهو ما يدل علي الأرباح الكبيرة التي جنتها الشركة من وراء الورش الإنتاجية .

نشاط الشركة خارج مصر

أصبحت شركة مساهمة البحيرة من أشهر الشركات في مصر في مجال استصلاح الأراضي والصناعات المعدنية ، مما جعل لها رواج في الدول العربية الشقيقة ، فقامت الشركة بمشروع تاورغاء وهو أحد المشاريع الكبيرة بالجمهورية العربية الليبية ، وأرسلت الشركة خمسمائة من أبنائها مهندسون وماليون وإداريون وعمال ، وكان للجهود الكبيرة التي قام بها فريق العمل بدقة ومهارة الأثر الكبير في نجاح المشروع والقضاء علي منافسة الشركات الأجنبية الموجودة بليبيا ، وأدخلت ما يزيد علي أربعمائة من الليبيين ودربتهم علي مختلف الأعمال الميكانيكية والكهربائية وخرجت منهم فنيين وأصحاب كفاءات وخبرة عالية ، واستخدمت الشركة في هذا المشروع معدات حديثة ومتطورة مثل (آلات التبطين المنزلقة Slip Form) وذلك لتبطين قنوات الري المكشوفة وتعتبر هذه أول مرة تستخدم فيها مثل هذه الآلات علي نطاق واسع في شمال إفريقيا ، وتم تبطين نصف مليون متر مسطح من قنوات الري

الخرسانية ،واستخدمت أحدث الأساليب في تنفيذ الأعمال الخرسانية وهي طريقة ضخ الخرسانة في أنابيب للأماكن المرتفعة بدلاً من الأساليب القديمة والتي تحتاج إلي جهد كبير وعمالة كثيرة ، وأعطت هذه الطريقة جودة مئة بالمائة لتماسك مكوناتها وسرعة في التنفيذ حيث تمكنت من تنفيذ 56000 م3 من الخرسانة في فترة قياسية [1] . وكان للشركة معامل اختبار مزودة بأحدث الأجهزة لإجراء الاختبارات اللازمة للتربة والخرسانة ، مما ساعد علي ضبط أنسب الخلطات الخرسانية وقياس الجهد اللازم للتربة وأعمال الضغط ، كما استخدمت معدات (موتور سكريبر) ذاتيه التحميل ذات الكفاءة العالية مكنتها من نقل كمية كبيرة من الأتربة تقدر بحوالي 3,5 مليون متر مكعب لمسافة 1000م وقامت الشركة لأول مرة بتنفيذ أعمال التركيبات الميكانيكية والكهربائية بمحطات الرفع الخاصة بمشروع تاورغاء ، حيث تم تركيب إحدي عشرة مضخة كهربائية موزعة علي ثلاث محطات للرفع ، وأنتجت الورش الإنتاجية 2200 طن مواسير حديدية للطرد بمحطات الري بالمشروع ، وتعاقدت مع إحدي الشركات الألمانية لتوريد مهمات ميكانيكية وكهربائية لتركيب خطوط المواسير [2] .

ومن العوامل التي ساعدت علي ربط مواقع العمل المختلفة وسرعة تدارك أي خلل إنشاء شبكة اتصالات لاسلكية داخل المشروع وكان لاستخدمها الأثر الكبير في رفع كفاءة التشغيل وزيادة معدلات الأداء مما حدا بجميع المسئولين

---

(1) مصلحة الشركات : شركة مساهمة البحيرة ، محفظة (1426) ، ملف (4) كود أرشيفي (018921 – 3019) نشاط الشركة خارج مصر في تقرير مجلس الإدارة (1971–1972) .

(2) المصدر نفسه .

الذين زاروا المشروع الإشادة بشركة مساهمة البحيرة وبالمجهودات التي قامت بها [1]. ولم يقتصر عمل الشركة علي مشروع تاورغاء بل امتد لاستصلاح مناطق الكراريم وطمنية والدافنية بليبيا ، وقامت الشركة بأعمال كبيرة وهي :-

أ- استصلاح 36000 فدان تشتمل علي 680 مزرعة .

ب- حفر 47 بئر أعماقها (600 – 800 م) .

ج - إنشاء مساكن لعدد 628 مزارع .

د - إنشاء قرية مركزية .

هـ - إنشاء طرق (درجة أولي 50 كم – درجة ثانية 12,5 كم – طرق خدمية 85,5 كم).

و - استصلاح منطقة بئر الغنم ومساحتها 15000 فدان وتشمل:

1- حفر 36 بئر .

2- شبكة الطرق .

3- مساكن المزارعين .

4- تشجير كامل للمنطقة [2] .

وتعاقدت الشركة مع جمهورية السودان بعقود لتصنيع طلمبات أعماق وأرسلت الشركة مهندسيها وفنييها للإشراف علي أعمال التركيبات وتدريب الفنيين السودانيين ، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الشركة بتدريب المهندسين والفنيين السودانيين بورشها بالإسكندرية ، وتعاقدت الشركة مع

---

(1) المصدر نفسه .

(2) المصدر نفسه .